



جامعة المنصورة  
كلية التجارة  
قسم إدارة الأعمال

تأثير إدارة المخاطر على أداء البنوك الإسلامية  
المدرجة في البورصة المصرية

إعداد

الأستاذ الدكتور

سعد عبد الحميد مطاوع

أستاذ التمويل والبنوك

كلية التجارة - جامعة المنصورة

الدكتور

محمد عبد الحافظ البغدادي

مدرس إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة المنصورة

الباحث

محمود السعيد محمد الرحيشي

المعيد بقسم إدارة الأعمال

كلية التجارة - جامعة أسوان

2018

## المبحث الأول

### الإطار العام

تمهيد: -

قام الباحث بتخصيص هذا المبحث لعرض مقدمة عن إدارة المخاطر، ثم أداء البنوك الإسلامية، ثم نشأة البنوك الإسلامية في مصر، ثم البنوك الإسلامية المدرجة في البورصة المصرية، ثم الطبيعة المميزة للبنوك الإسلامية، ثم الدراسة الإستطلاعية، ثم مشكلة الدراسة، ثم أهداف الدراسة، ثم فروض الدراسة، ثم أهمية الدراسة، ثم محتويات الدراسة.

#### أولاً: المقدمة

إن إدارة المخاطر المرتبطة بالصيرفة الإسلامية تزداد صعوبة وتعقيد وذلك كون العائد المدفوع أو المقبوض متغير وليس كنظيره في البنوك التقليدية. إن هذا الوضع المتغير بل والمتقلب ينشأ بموجبه العديد من المخاطر.

ولكي تُزيد البنوك ربحيتها، يجب عليها معرفة المخاطر التي لها تأثير كبير على ربحيتها. إن معرفة هذه المخاطر هو أمر هام لصانعي القرار (Mokni & Rachdi, 2014). هناك مخاطر من الممكن مواجهتها من خلال الأساليب المتعارف عليها، إلا أن هناك بعض المخاطر لا يمكن مواجهتها كمخاطر أسعار الصرف وسعر العائد وهذا النوع من المخاطر متعلق بالظروف العامة للاقتصاد المحلي بل والعالمية. ومن الممكن تقليل حدة هذه المخاطر بالاعتماد على مصادر أخرى للإيرادات أو العوائد كالأيرادات الأخرى والدخل من غير العوائد (العمولات والأتعاب).

هناك نمو في الدراسات المهمة بتحليل أداء البنك (Barros & Borges, 2010). حيث استخدمت أساليب، وعينات، وفترات زمنية مختلفة في الماضي لدراسة العوامل المؤثرة في ربحية البنوك. معظم نتائج الباحثين مشتركة في استنتاجاتها حيث أن: تركز النظام المالي يلعب دوراً هاماً في ربحية البنك، وكفاية رأس المال تساهم في الأمان والتوسع البنكي ومن ثم الربحية، والبنوك الصغيرة أو المحلية أكثر كفاءة عن الأخرى، والبيئة الإقتصادية تؤثر في ربحية البنك، والسيولة بالإضافة إلى المخصصات يحددا الربحية، وحجم البنك والتنوع في أنشطته يؤثر في ربحية البنك (Schiniotakis, 2012).

نظراً للنور الحيوي الذي تلعبه البنوك في الإقتصاد وخصوصاً في الدول النامية، أصبح موضوع أدائها من الموضوعات الهامة، وهذا نتيجة للحقيقة التي تقول إن هذه البنوك هي المؤسسات المالية المهيمنة في بلادها وتمثل المصدر الرئيسي للتمويل. إن تقييم أدائها ومراقبة ظروفها المالية هام للمودعين، والملاك، والمستثمرين المحتملين، والمدبرين، وبالطبع الجهات الرقابية (Al-Tamimi, 2006).

ثانياً: أداء البنوك الإسلامية

توجد عدة مؤشرات لقياس الأداء، إلا أن الباحث اعتمد على ثلاثة مؤشرات لقياس الأداء وهم معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح، وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل منهم: -

#### 1- معدل العائد على الأصول (ROA) Return On Assets

نجد أن معدل العائد على الأصول من أكثر المقاييس استخداماً كمؤشر للربحية، حيث يقيس قدرة البنوك على توليد الأرباح من أصولها (هندي، 2011، ص ص 101-102) هذا ويعتبر معدل العائد على الأصول من أهم مقاييس الربحية والأداء لأنه مقياس كلي يعكس الأنشطة التشغيلية والتمويلية الاستثمارية للمصرف وبما يشمل جميع الأصول، وأثر ذلك في تحقيق العوائد من كافة المصادر (راجحة، 2010).

#### 2- معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) Return On Equity

نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية هو ثاني أكثر مقاييس الربحية استخداماً بعد معدل العائد على الأصول، حيث يقيس قدرة البنوك على توليد الأرباح من الملاك (أموال الغير) (هندي، 2011، ص ص 104-106).

#### 3- هامش صافي الربح (NPM) Net Profit Margin

يُنظر هامش صافي العائدة (Net Interest Margin (NIM في البنوك التقليدية (التجارية) هامش صافي الربح (Net Profit Margin (NPM في البنوك الإسلامية وأن اختلفت خصائص البنود في كل النسبتين إلا أنهما يحملان نفس الهدف، فنجد أن هامش صافي الربح ثالث مقاييس الربحية استخداماً بعد كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. حيث توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن ينخفضه صافي الربح المتولد قبل أن يتعرض البنك لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة، كذلك توضح مدى كفاءة إدارة محفظة البنك وهو ما يفسر التحسن في تغطية معدل العوائد المطلوب دفعها (هندي، 2011، ص ص 98-99).

#### خامساً: نشأة البنوك الإسلامية في مصر

كانت أولى محاولات إنشاء بنك إسلامي في مصر على يد (النجار، 1993)، حيث بدأت محاولاته في أواخر عام 1959 وأوائل عام 1960 بالاتصال مع مؤسسات الإندخار الألمانية لإقناعها بالتعاون في إنشاء نماذج مماثلة لها في مصر، وظل هذا الرجل بين مصر وألمانيا سعياً لتسويق فكرته ومن ثم تطبيقها، وبالفعل كُلت جهودها بالنجاح، إلا أنه في نهاية المطاف قامت البنوك التقليدية بوضع يدها على بنوك الإندخار الإسلامية وأدخلت فيها الفائدة، ومن ثم قضت على مقومها الإسلامي.

## 2- بنك البركة - مصر

بدء البنك في مزاولة أعماله وأنشطته المختلفة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية منذ أكثر من عشرين سنة. يبلغ رأس مال البنك 895034931 جنيه مصري حيث يبلغ عدد أسهم البنك الحالية 127862133 سهم بقيمة اسمية 7 جنيه، كذا تبلغ أصول البنك أكثر من 26 مليار جنيه مصري بنهاية عام 2014 (من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية والقوائم المالية الخاصة ببنك البركة - مصر).

## 3- مصرف ابوظبي الإسلامي - مصر

جاء هذا المصرف نتيجة التحالف الإماراتي بين كل من مصرف أبو ظبي الإسلامي وشركة الإمارات الدولية للاستثمار على البنك الوطني للتنمية في عام 2007. ارتفع رأس المال المدفوع للبنك بعد الإستحواذ بحوالي سبعة أضعاف من 281 مليون جنيه في عام 2007 ليلبلغ 2 مليار جنيه ويبلغ رأس المال المصرح به 4 مليار جنيه. وبلغت أصول المصرف بنهاية عام 2014 ما يزيد عن 19 مليار جنيه مصري (من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية والقوائم المالية الخاصة بمصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر).

## سابعاً: الدراسة الإستطلاعية

نما سوق التمويل الإسلامي العالمي في السنوات الماضية، حيث قُدرت الخدمات المالية الإسلامية المُقاسة وفقاً للأصول المتوافقة مع الشريعة حوالي 2 تريليون دولار في نهاية عام 2014 بمعدل نمو 12% عن عام 2013. ومن المتوقع نمو هذه الأصول إلى 2.2 تريليون دولار في نهاية عام 2015 و3 تريليون بنهاية عام 2018. هذا ويشكل قطاع البنوك نسبة 79% من إجمالي الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية<sup>1</sup>.

على الصعيد المحلي وبالتحديد مصر، نجد أن بداية ظهور البنوك الإسلامية كان في نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي على يد د. أحمد النجار حيث كانت البداية في أواخر عام 1959 وأوائل عام 1960 وظلت محاولاته في إقناع مسؤولي مؤسسات الإذخار الألماني من ناحية ومن ناحية أخرى مع المسؤولين في الداخل وظلت المفاوضات مع طرفا العملية حتى تُرجمت هذه المفاوضات بالنجاح والموافقة على فتح أول مركز للإذخار في ميت غمر عام 1963 وفي نفس العام تحول اسمه إلى بنك الإذخار. بلغ عدد عملاء البنك في عام 1964 حوالي 18 ألف عميل، نظراً لهذا النجاح الساحق في هذه الفترة الوجيهة فقد ترصدت به المؤسسات الداخلية العاملة في نفس المجال واستمرت عملية العداء حتى كُتبت نهاية هذا المشروع في عام 1967 (النجار، 1993).

أعيدت فكرة إحياء البنوك الإسلامية في مصر في النصف الثاني من السبعينات، حيث تمت الموافقة على تأسيس بنك فيصل الإسلامي المصري بالقانون الخاص رقم 48 لسنة 1977 والذي أقره مجلس الشعب المصري في حينه، ومع تطور القطاع المصرفي المصري وزيادة التنافسية فيه، حيث بلغ عدد البنوك العاملة في مصر 40 بنكاً ما بين تقليدي (تجاري)، وإسلامي، ومختلط (تقليدي وإسلامي) سواء بنوك محلية أو أجنبية، أيضاً تم إدراج

<sup>1</sup> المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي، تقرير 2015.

13. بنك في البورصة المصرية (3 إسلامي، 7 تقليدي، 3 مختلط) بالرغم من أن بنك القاهرة صدر قرار له بالإدراج بالبورصة المصرية إلا أن الباحث قام باستبعاده من ضمن البنوك التقليدية نظراً لحدائث الإدراج، هذا بالإضافة إلى التطورات التي حدثت على الساحتين المحلية والإقليمية والعالمية منها على سبيل المثال لا الحصر السماح للبنوك التقليدية بفتح فروع لها تعمل وفق الشريعة الإسلامية لتحقيق مبدأ العدالة في التنافس من ناحية ومن ناحية أخرى تنشيط السوق المصرفي، فوجد أن هناك 3 بنوك مُدرجة في البورصة المصرية لها فروع تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

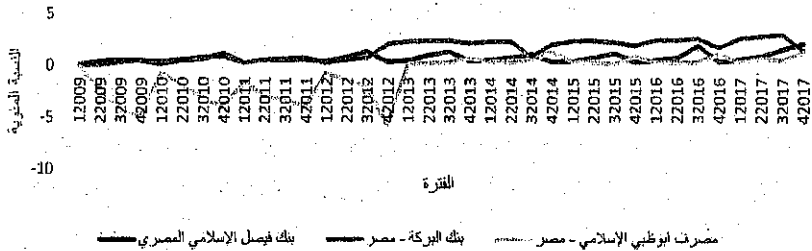
نظراً لتزايد عدد البنوك في الجهاز المصرفي المصري بشكل عام والبورصة المصرية بشكل خاص، لا مفر أمام البنوك الإسلامية إلا من وجود إدارة فعالة لمخاطرها وذلك إذا ارادت البقاء والإستمرار من ناحية ومن ناحية أخرى لزيادة ربحيتها ومن ثم تعظيم ثروة كافة الأطراف المعنية.

بناءً على ما ورد فقد قام الباحث بإجراء دراسة استطلاعية مكتنية من خلال الإطلاع على التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك الإسلامية المُدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة (مارس 2009 - ديسمبر 2017) وذلك للوقوف على ربحيتها.

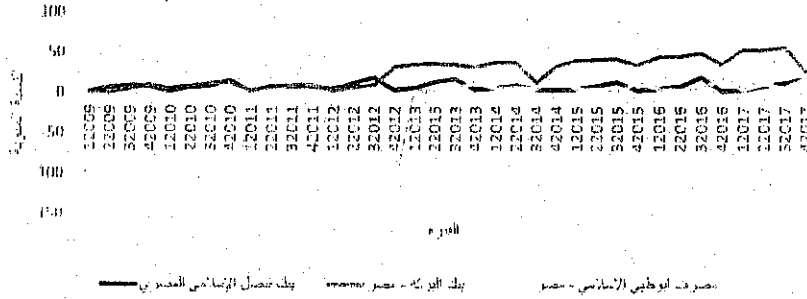
توصلت الدراسة الإستطلاعية الى التالي: -

تذبذب معدلات أداء البنوك الإسلامية المُدرجة في البورصة المصرية، حيث تفاوت هذا التذبذب من بنك لآخر ومن فترة لآخر ومن عام لآخر

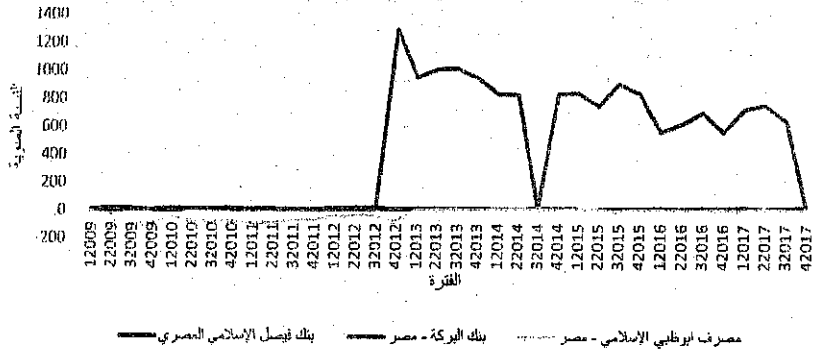
#### معدل العائد على الاصول



### معدل العائد على حقوق الملكية



### هامش صافي العائد



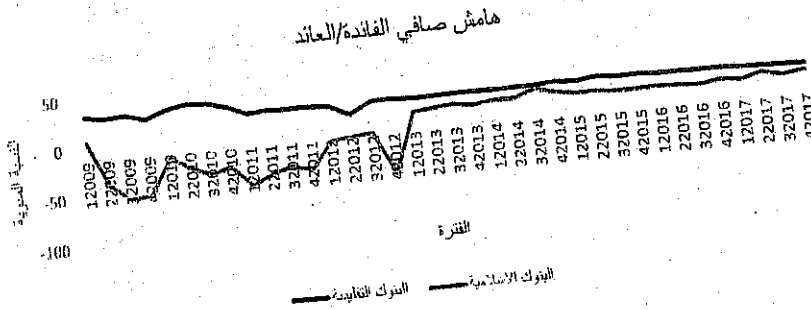
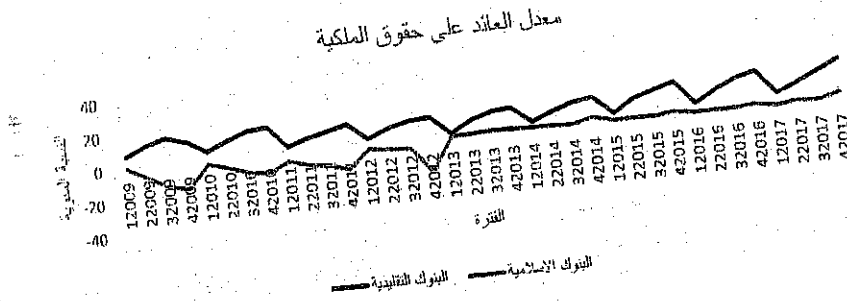
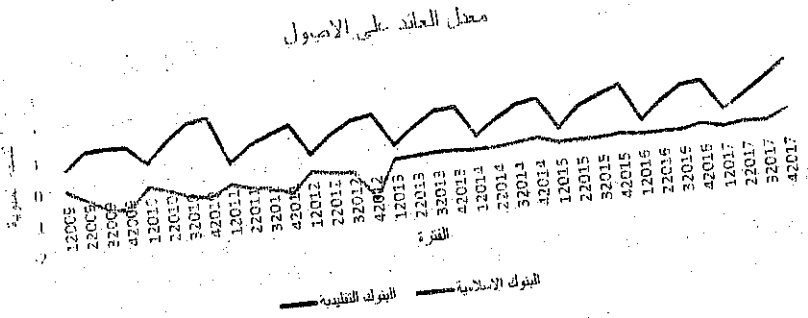
### تاسعاً: مشكلة الدراسة

حيث كانت أغلب الدراسات على البنوك التقليدية (التجارية) من ناحية مثل دراسة (Lai & Hassan, 1997) كانت على البنوك التجارية الأميركية، ومن ناحية أخرى على البنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة المؤتمر الإسلامي مثل دراسة كل من (Sun et al, 2014; Hassan et al, 2013) لدراسة إدارة الأصول والخصوم للبنوك التقليدية (التجارية) والإسلامية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا من الناحية النظرية.

ومن الناحية التحليلية، وفي ضوء تحليل القوائم المالية للبنوك الإسلامية الثلاثة محل الدراسة، كذلك للبنوك التجارية السبعة المدرجة في البورصة المصرية، يمكن استخلاص مظاهر المشكلة وهي كالتالي:

- 1- هناك انخفاض في أداء البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التجارية خاصة في مؤشرا معدل العائد على الأصول وهامش صافي الربح.

2- هناك تنديب في أداء البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التجارية في مؤشر معدل العائد على حقوق الملكية حيث كان الأداء منخفضاً بل وسلباً في الفترات من مارس 2009، حتى ديسمبر 2012 ثم ارتفع وتحول إلى أداء موجب بدءاً من مارس 2013، حتى ديسمبر 2017 إلا أنه ظل منخفضاً أيضاً مقارنة بأداء البنوك التقليدية.



بناءً على الدراسات السابقة والدراسة الإستطلاعية ومظاهر المشكلة، تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود إجابة واضحة للتمسائل التالي:

ما هو تأثير إدارة المخاطر (كمتغير مستقل) على أداء (كمتغير تابع) البنوك الإسلامية العاملة في البورصة المصرية بشكل مباشر؟

عاشراً: أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة، تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف التالي:

- معرفة تأثير إدارة المخاطر على أداء البنوك الإسلامية المُدرجة في البورصة المصرية.

حادي عشر: فروض الدراسة

تحقيقاً لهدف الدراسة، قام الباحث بصياغة الفرض التالي: -

- لا يوجد تأثير معنوي لإدارة المخاطر (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر العائد، ومخاطر أسعار الصرف، والمخاطر المالية، وكفاءة التشغيل، وتنوع الأعمال) على أداء البنك.

ثاني عشر: أهمية الدراسة

أ- الأهمية العلمية

1. تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من أنها تتناول موضوع حديث نسبياً في أدبيات الإدارة المالية ويتمثل في إدارة المخاطر خصوصاً في ظل قلة الدراسات التي تناولت هذا المفهوم، ومن ثم فإن هذه الدراسة تمثل محاولة من الباحث لتأصيل هذا المفهوم والتعرف على دوره في تحسين أداء ومن ثم ربحية البنوك.
2. ندرة الدراسات التي تناولت موضوع أداء وربحية البنوك الإسلامية العاملة في مصر - في حدود علم الباحث.
3. فضلاً عن أن هناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المخاطر وعلاقته بالربحية في البنوك مثل (Lai & Hassan, 1997; Sun et al, 2014).
4. بالإضافة إلى أن الدراسة سوف تساعد في تحديد طبيعة العلاقات المباشرة بين هذه المتغيرات.
5. فضلاً عن أن الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المخاطر وعلاقته بربحية البنوك قد ركزت على البيئة الغربية، بينما لم يكن للبيئة العربية بشكل عام والبيئة المصرية نصيب في هذا الموضوع في حدود علم الباحث.
6. استكمالاً لدراسة (الشرييني، 2014) حيث أوصت بإضافة نسب أكثر كمؤشرات للمتغيرات التي تؤثر في أداء البنوك الإسلامية في مصر، كذلك اختيار مدة زمنية أطول لإلقاء نظرة أعمق على أداء البنوك الإسلامية في مصر، أيضاً إضافة مصرف أبوظبي الإسلامي - مصر إلى قائمة البنوك الإسلامية حيث اعتمدت دراستها على بنكا فيصل الإسلامي المصري والبركة - مصر.



7. تشجيع الدراسات التي تهتم بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك العاملة في مصر (مصطفى، 2015).

#### ب- الأهمية العملية

1. تلعب البنوك دوراً هاماً في الإقتصاد القومي، حيث بلغ المركز المالي للبنوك بنهاية ديسمبر 2014 1968.4 مليار جنيه بنسبة 84.20% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية. هذا ويُعتبر البنوك المشتري الرئيسي لاذون الخزائنة والسندات الحكومية بنسبة 48.46% من إجمالي الأصول، والتي تُشكل نسبة 40.78% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية.
2. يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات في البورصة المصرية، حيث يُشكل قطاع البنوك أكبر قطاع من قطاعات البورصة المصرية بنسبة 21.96% من إجمالي رأس المال السوقي وفقاً للبيانات المنشورة على موقع البورصة المصرية في نهاية يوم الخميس الموافق 2015/12/3.
3. تساهم هذه الدراسة في مساعدة رؤساء مجالس إدارات البنوك الإسلامية ومديري إدارات المخاطر في تحسين ربحية البنوك الإسلامية

#### ثالث عشر: محتويات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة وإتمامها سيقوم الباحث بتقسيمها إلى خمسة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: سيتم تخصيص هذا المبحث للإطار العام للدراسة، ويشمل: التمهيدي ثم عرض لمشكلة الدراسة، ثم عرض أهداف الدراسة، وفروضها، وأهميتها، فضلاً عن أسلوب الدراسة، وأساليب التحليل الإحصائي، أخيراً محتويات الدراسة.
  - المبحث الثاني: سيتم تخصيص هذا المبحث لعرض الإطار النظري والدراسات السابقة.
  - المبحث الثالث: يشمل منهجية الدراسة.
  - المبحث الرابع: سوف يتناول فيه الباحث عرض ومناقشة الدراسة التحليلية.
  - المبحث الخامس: النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى مقترحات الباحث لبحوث مستقبلية.
- وبعد ذلك سيتم عرض المراجع المستخدمة في هذه الدراسة، ثم ملخص للدراسة باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية.

#### المبحث الثاني

##### الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: -

تحتل إدارة المخاطر في البنك الإسلامي نفس الدرجة من الأهمية لجانب المخاطر في البنك التقليدي، إن لم تكن على درجة أكبر من الأهمية نتيجة للطبيعة المميزة لهذا النوع من البنوك. فالبنك الإسلامي لا يتعامل بالفائدة سواء بالنسبة لمصادر أمواله واستخداماتها. فلا يُتاجر بالملكية لتحقيق عائد لملاكه، وإنما يستثمر أمواله وأموال

المودعين في استثمارات حقيقية في صورة مضاريات أو مرابحات أو مشاركات، وبالتالي تختلف أساليب إدارته لهذه الاستثمارات عن إدارة القروض في البنوك التجارية. علاوة على أن إدارة متطلبات السيولة في البنوك الإسلامية تعتبر أكثر تعقيدا عنها في البنوك التقليدية، يواجه البنك الإسلامي مخاطر عدم قدرة العميل على سداد التزاماته التعاقدية مما يجعله عرضة لمخاطر الائتمان، بينما البنوك التقليدية يمكنها مراعاة آجال الإستحقاق بين ودائعها وقروضها، أما المشروعات التي تستمر فيها البنوك الإسلامية من الصعب التنبؤ بنتائجها مقدما، الأمر الذي يعرض البنك الإسلامي لمخاطر سعر العائد. بالإضافة إلى أن البنك الإسلامي لا يمكنه التصرف في هذه المشروعات عند احتياجه للسيولة، أو اللجوء إلى البنك المركزي لاستيفاء هذه المتطلبات، حيث يقدم البنك المركزي القروض مقابل فائدة، والبنك الإسلامي لا يتعامل بالفائدة، الأمر الذي يعرض البنك الإسلامي لمخاطر السيولة. كذلك البنك الإسلامي يواجه مخاطر أسعار الصرف شأنه في ذلك البنك التقليدي، بينما يمكن للبنك التقليدي معالجة كفاية رأس المال ومخاطره من خلال الاعتماد على التمويل بالسندات أو بما يعرف بالدين لا يمكن للبنك الإسلامي الاعتماد على مثل هذه الأدوات في علاجه لمخاطر رأس المال، كل هذه العوامل جعلت إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية أكثر أهمية عن إدارة المخاطر في البنوك التقليدية.

ثانياً: المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية: -

فقد حدد (Sinkey, 1983) أربعة أنواع من المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند تحقيق المستوي المرغوب في جودة الأصول لتحقيق اعلي ربحية عند مستويات المخاطرة المقبولة وهي كالتالي:

#### 1- مخاطر الائتمان

يطلق عليها أيضا جودة الأصول، وتُشير إلى عدم قدرة العملاء والبنوك الممنوح لهم مرابحات ومضاريات ومشاركات في سداد جزء أو كل المستحق عليهم في تواريخ الإستحقاق<sup>1</sup>. ولا تتوقف هذه المخاطر عند هذا الحد بل تتجاوز ليشمل الأدوات المالية خارج الميزانية مثل الارتباطات (ضمانات مالية، وخطابات ضمان، واعتمادات مستنديه، وارتباطات عن مرابحات ومضاريات ومشاركات والتزامات أخرى غير قابلة للإلغاء متعلقة بالائتمان)<sup>2</sup>.

#### 2- مخاطر السيولة

<sup>1</sup> الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنوك الإسلامية محل الدراسة.

<sup>2</sup> قواعد إعداد القوائم المالية وفقاً للبنك المركزي المصري، 2008

وينشأ هذا النوع من المخاطر عندما يتعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها، ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات المراجحات والمضاريات والمشاركات<sup>1</sup> وكذلك عمليات التوظيف<sup>2</sup>.

### 3- مخاطر رأس المال

تتمثل اهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة في الميزانية ما يلي: -

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال بجمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل فيها فروع البنك.
- حماية قدرة البنك على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

### 4- مخاطر سعر العائد

يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهي مخاطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتصل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، ومخاطر القيمة العائدة لسعر العائد وهي مخاطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبته يومياً<sup>3</sup>.

### 5- مخاطر سعر الصرف

بالإضافة الى ما سبق، فقد اضافا (Readhead and Huges, 1988) نوع آخر من المخاطر التي تتعرض لها البنوك وهو مخاطر سعر الصرف، حيث يتعرض البنك لمثل هذا النوع من المخاطر عندما تتضمن

<sup>1</sup> قواعد إعداد القوائم المالية للبنك المركزي المصري، 2008

<sup>2</sup> الإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنوك الإسلامية مطل الدراسة

<sup>3</sup> قواعد إعداد القوائم المالية للبنك المركزي المصري، 2008

عناصر الميزانية بعض البنود بالعملة الأجنبية. هذا ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود للعملة الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً<sup>1</sup>.

\* بالإضافة الى المخاطر الخمسة السابقة، نجد أن هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر على أداء البنك وقد اعتمدت عليها العديد من الدراسات كالتالي: -

#### 6- المخاطر المالية

توضح هذه المخاطر الى أي مدى ذهب البنك في تمويل احتياجاته، حيث يولي المالك الحاليون والمحتلون اهتماماً بهذا النوع من المخاطر، فزيادة الاعتماد على القروض (الخصوم قصيرة وطويلة الأجل) في تمويل الاحتياجات، وأن كانت تؤدي الى تحقيق وفورات ضريبية على اعتبار أن عوائد هذه القروض هي من المصروفات التي تُخصم من الإيرادات قبل حساب الضريبة، إلا أنها تؤدي أيضاً الى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، فزيادة هذه النسبة تؤدي الى زيادة العوائد المستحقة من ناحية، ومن ناحية أخرى تعنى ضرورة تدبير قدر أكبر من الأموال لسداد قيمة هذه القروض عندما تحل تواريخ استحقاقها. وإذا فشل البنك في الوفاء بتلك الخصوم (الالتزامات)، فإن الأمر قد ينتهي بإعلان إفلاسه. أما من جانب المقرضين، فإلزامهم بولوا اهتمام بهذه النسبة أيضاً، حيث توضح ما إذا كان من الأمان تزويد البنك بقروض إضافية أم أن الأمر يتطلب بعض الرؤية نظراً لضخامة الأموال التي سبق أن اقترضها البنك من الغير (هندي، 2011، ص 88). هذا وأن الاعتماد على هذا النوع من التمويل يعتبر هدف للكثير من المصارف، فكلما زادت هذه النسبة دلت على أن البنك يقدم مجموعة من الخدمات التي تساهم في جذب العملاء في إيداع أموالهم لدى البنك وهذا يعتبر مؤشراً على الثقة في البنك (راجحة، 2010).

#### 7- كفاءة التشغيل

توضح هذه النسبة مدى استخدام البنك لأصوله وإيراداته بكفاءة (Rashid and Jabeen, 2016)، وكذلك توضح قدرة البنك على إدارة أصوله والتحكم فيها (Zarrouk et al, 2016).

#### 8- تنوع الأعمال

تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد البنك على مصادر أخرى للإيرادات خلاف المصادر التقليدية كالعوائد (Narwal and Pathneja, 2016).

#### ثالثاً: الدراسات السابقة

<sup>1</sup> قواعد إعداد القوائم المالية للبنك المركزي المصري، 2008

فيما يلي عرض للدراسات السابقة التي اعتمد عليها الباحث: -

- (1) دراسة (محمد، 2013): فقد استهدفت مدى ثلاثم عناصر نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) على أداء بنوك القطاع العام المصري (بنكا مصر والأهلي المصري) خلال عامي 2011 و2012، اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression من خلال دراسة العلاقة بين ملاءة رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية وبين كفاءة الأداء المصرفي. كانت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عناصر نظام التقييم المصرفي الأمريكي وبين كفاءة الأداء المصرفي في بنوك القطاع العام المصري.
- (2) دراسة (الشرييني، 2014): هدفت إلى فحص محددات الأداء المالي للبنوك الإسلامية في مصر مقارنة مع البنوك التقليدية والمختلطة خلال الفترة (2003-2010) اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression لمعرفة تأثير هذه المحددات على الأداء المالي للبنوك، حيث اعتمدت على مجموعة من المتغيرات المستقلة (السيولة، وكفاءة رأس المال، وجود الأصول، وكفاءة التشغيل، وحجم البنك، ونمو الناتج المحلي، ومعدل التضخم)، بينما كان المتغير التابع الربحية (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية). توصلت نتائج الدراسة إلى التالي: - كان لكفاءة التشغيل تأثير سلبي على الثلاثة أنواع من البنوك، بينما كان تأثير التضخم موجب على أداء البنوك التقليدية، أما كفاءة رأس المال، وجودة الأصول كانا لهما تأثير موجب على أداء البنوك المختلطة.
- (3) دراسة (شرف، 2014): هدفت إلى دراسة أثر تطور القيود الرقابية على أداء البنوك المصرية خلال الفترة (2000-2013) على عينة من 7 بنوك، كذلك دراسة أثر المقاييس الفعلية لرأس المال والسيولة على الأداء المتمثل في جودة الأصول وجودة الإدارة والربحية بالتطبيق على 10 بنوك خلال الفترة (2003-2011)، اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-  
- فيما يتعلق بالجزء الأول المتعلق بتأثير التغيير في القيود الرقابية على الأداء هي عدم وجود فروق جوهرية في أداء البنوك قبل التغيير في القيود الرقابية بعدها باستثناء نسبة مخصص القروض إلى إجمالي القروض وبعد التغيير في متطلبات الإحتياطي القانوني.  
- أما الجزء الثاني فكانت النتيجة هي وجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة كمتغير مستقل إلى الأصول كمتغير تابع، ووجود علاقة عكسية بين نسبة النقدية وما في حكمها إلى ودائع كمتغير مستقل وبين نسبة الأصول الخطرة إلى الأصول كمتغير تابع، ووجود علاقة عكسية بين نسبة رأس المال إلى الودائع كمتغير مستقل وبين معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، ووجود علاقة طردية بين نسبة رأس المال إلى الودائع كمتغير مستقل وبين نسبة الأصول الخطرة إلى الأصول كمتغير تابع.
- (4) دراسة (عبد العظيم، 2014): هدفت الدراسة إلى الوقوف على تأثير المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية المصرية (16 بنك) خلال الفترة من (2004/1/1) إلى (2012/12/31)، اعتمدت الدراسة على

أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression لمعرفة هذا التأثير. اعتمدت الدراسة على ثلاثة متغيرات مستقلة كالتالي: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وكفاءة استخدام الأموال، بينما كان المتغير التابع الربحية (معدل العائد على الأصول). توصلت نتائج الدراسة الى وجود علاقة معنوية بين كل من مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، وكفاءة استخدام الأموال على الربحية.

(5) دراسة (ElMosallamy, 2014): كان الغرض من هذه الدراسة هو تحليل ومقارنة أداء البنوك الإسلامية والتقليدية (44 بنك: 10 إسلامي، 34 تقليدي) في دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة (2009-2013)، اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. اعتمدت الدراسة على عدة متغيرات مستقلة كالتالي: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، كفاءة التشغيل، السيولة، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، أما المتغير التابع فكان الربحية (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفائدة أو الربح). توصلت الدراسة الى النتائج التالية: كانت البنوك الإسلامية أفضل من ناحية كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة التشغيل، بينما كانت أضعف من ناحية السيولة. كذلك وضحت النتائج أن كل من كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة التشغيل، بالإضافة الى الناتج المحلي الإجمالي كان لهم تأثير على الربحية.

(6) دراسة (Mokni and Rachdi, 2014): هدفت لدراسة محددات الربحية في بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (30 بنك: 15 بنك إسلامي و15 بنك تقليدي) خلال الفترة (2002-2009)، اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد Multiple Regression. اعتمدت الدراسة على معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية كمؤشر للربحية، بينما كانت المتغيرات المستقلة مجموعتين الأولى عبارة عن المتغيرات الخاصة بالبنك (رأس مال البنك، ونسبة التكلفة الى الدخل، وحجم البنك، والأنشطة خارج الميزانية، ومخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، وعمر البنك، والإندماج والاستحواذ، وملكية البنك) أما المجموعة الثانية فكانت خاصة بالإقتصاد الكلي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم). توصلت الدراسة الى النتائج التالية: - كان للقروض غير المنتظمة تأثير سلبي على الربحية، بينما كان للسيولة تأثير موجب ومعنوي على ربحية البنوك الإسلامية، أما الأنشطة خارج الميزانية فكان أداءها متباين فكان تأثيرها سلبي على البنوك الإسلامية بينما كان العكس في حالة البنوك التقليدية، كان لرأس المال أهمية في شرح ربحية البنوك التقليدية، في حين كانت الكفاءة الإدارية مرتبطة عكسياً مع ربحية البنوك الإسلامية، كانت للملكية أهمية في شرح ربحية البنوك الإسلامية حيث تجعل البنوك الإسلامية أكثر ربحية. بالنسبة لمتغيرات الإقتصاد الكلي، فكان للنمو الإقتصادي تأثير على الأداء البنوك التقليدية.

(7) دراسة (محمد، 2015): هدفت الى دراسة وتحليل ربحية البنوك التجارية في سوق الأوراق المالية المصرية (11 بنك) خلال الفترة من (2004/1/1) الى (2013/12/31)، اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الارتباط Correlation Analysis لدراسة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة. اعتمدت الدراسة

على المتغيرات المستقلة التالية: نسب السيولة المصرفية، ونسب ملائمة رأس المال، ونسب توظيف الأموال، وعدد الفروع، ومؤشرات الإقتصاد الكلي، ومؤشرات الحصة السوقية، أما المتغير التابع فكان الربحية (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأموال المتاحة للتوظيف). توصلت الدراسة الى النتائج التالية: توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من مؤشرات الربحية الثلاثة وبين نسب ملائمة رأس المال، واحدي نسب توظيف الأموال (نسبة الإيرادات الى الأصول)، ومؤشرات الحصة السوقية، في حين لم تكن هناك علاقة ارتباط معنوية بين مؤشرات الربحية الثلاثة وبين بقية المؤشرات الأخرى.

(8) دراسة (مصطفى، 2015): هدفت الى دراسة محددات ربحية بنوك القطاع العام المصري خلال الفترة (2014-1999)، اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل الانحدار المتعدد *Multiple Regression*. اعتمدت الدراسة على المتغيرات المستقلة التالية: - مستوى النشاط ومؤشرات كفاية رأس المال، وعمر البنك، وعدد فروع البنك، ومؤشرات الإقتصاد الكلي، ومؤشر سوق الأوراق المالية، أما المتغير التابع فكان الربحية ومقاييسه (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، صافي معدل العائد على إقراض الودائع، ومعدل العائد على الإقراض، معدل الدخل غير المتعلقة بالفوائد). توصلت نتائج الدراسة الى وجود تأثير معنوي لجميع المتغيرات المستقلة على الربحية عدا مؤشر سوق الأوراق المالية فلم يكن له تأثير على الربحية.

(9) دراسة (Esposito et al, 2015): هدفت الدراسة الى إدارة مخاطر أسعار الفائدة في البنوك الإيطالية (68 بنك) خلال الأزمة المالية (2008-2012)، اعتمدت الدراسة على أسلوب فجوة المدة *Duration Gap Approach* لمعرفة عما إذا كانت البنوك تتعرض لمخاطر أسعار الفائدة ام لا، كذلك اعتمدت الدراسة على أسلوب *Single - Equation Regression* لمعرفة العلاقة بين فجوة عناصر المركز المالي كمتغير تابع وفجوة عناصر خارج المركز المالي والمتغيرات البنكية الأخرى كمتغيرات مستقلة. اعتمدت الدراسة على المتغيرات المستقلة التالية: فجوة الأصول والالتزامات العرضية، حجم البنك، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، معدل العائد على حقوق الملكية، فجوة الأصول والالتزامات الخاصة بالمركز المالي، أما المتغير التابع فكان مخاطر أسعار الفائدة، وتم التعبير عنه كالتالي: فجوة الأصول والالتزامات الخاصة بالمركز المالي، وفجوة الأصول والالتزامات خارج المركز المالي على الترتيب. توصلت الدراسة الى النتائج التالية: البنوك الإيطالية تتعرض لاستجابة محدودة من مخاطر أسعار الفائدة، كذلك كانت هناك علاقة سلبية بين مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة، كان هناك تأثير محدود لمخاطر أسعار الفائدة على صافي ربح البنك.

(10) دراسة (Hussien, 2016): هدفت الدراسة الى دراسة إدارة المخاطر في بنك فيصل الإسلامي المصري خلال الفترة (2011-2015)، اعتمدت الدراسة على تحليل النسب المالية *Financial Ratio Analysis*. اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية: مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، والمخاطر التشغيلية. توصلت الدراسة الى أن بنك فيصل الإسلامي المصري يتعرض لكافة المخاطر.

11) دراسة (Zarrouk et al, 2016): هدفت الدراسة الى معرفة عما إذا كانت البنوك الإسلامية (51 بنك إسلامي) تتأثر بنفس عوامل الربحية مثل البنوك التقليدية العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ام لا خلال الفترة (1994-2012)، اعتمدت الدراسة على أسلوب System-Generalized Method of Moment estimators (GMM) وذلك لمراعاة المتغيرات التي لها تعددية خطية multi-collinearity، اعتمدت الدراسة على المتغيرات المستقلة التالية: أولاً: المتغيرات الخاصة بالبنك (السيولة، والمخاطر المالية، وجودة الأصول، ونسب الكفاءة، ورأس المال، وتنوع الأعمال، وبيانات السهم السنوية)، أما المتغيرات الخاصة بالإقتصاد الكلي (النشاط الإقتصادي، والنضخم، والأزمة المالية كمتغير وهمي)، بينما كان المتغير التابع الربحية (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفائدة/العائد). توصلت الدراسة الى النتائج التالية: أن كل من نسب الكفاءة، وجودة الأصول، ورأس المال لهم تأثير موجب على الربحية، كذلك كان لتنوع الأعمال تأثير إيجابي على الربحية، أيضاً كلما كان الناتج المحلي الإجمالي كبير كلما زادت ربحية البنوك الإسلامية، كذلك وضحت الدراسة أن هناك تشابهات كثيرة في محددات الربحية لكل من البنوك الإسلامية والتقليدية، أخيراً كان للنضخم تأثير سلبي على الربحية.

12) دراسة (Abdel Megeid, 2017): هدفت الدراسة الى تحليل ومقارنة فعالية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية (2 بنك إسلامي) والبنوك التقليدية (6 بنوك تقليدية) في مصر خلال الفترة (2004-2011)، اعتمدت الدراسة على نسب السيولة Liquidity Ratio، وتحليل الانحدار Multiple regression لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع اعتمدت الدراسة على المتغيرات المستقلة التالية: جودة القروض (نمو إجمالي الأصول، ونمو القروض، ونسبة القروض المتعثرة الى إجمالي القروض، ومخصص القروض المتعثرة الى إجمالي القروض، ومخصص القروض المتعثرة الى إجمالي القروض)، إدارة التمويل (القروض الى إجمالي الودائع، وأصول البنك المتداخلة الى خصوم البنك المتداخلة، وودائع العملاء الى إجمالي التمويل ما عدا المشتقات)، وجودة الأصول (مخصص خسائر القروض الى إجمالي القروض، ومخصص خسائر القروض الى صافي إيرادات الفوائد، ومخصص خسائر القروض الى القروض المتعثرة، والقروض المتعثرة الى إجمالي القروض، وصافي الرسوم المنفوعة الى إجمالي القروض، القروض المتعثرة الى إجمالي حقوق الملكية)، أما المتغير التابع فكان إدارة مخاطر السيولة (نسبة السيولة العادية، ونسبة صافي القروض الى إجمالي الأصول، وصافي القروض الى إجمالي الودائع، والأصول السائلة الى إجمالي الودائع والإقتراض). توصلت الدراسة الى أن البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية في إدارة مخاطر السيولة، كان لكل من جودة القروض، وإدارة التمويل تأثير موجب على السيولة، بينما كانت جودة الأصول لها تأثير سالب على السيولة بالنسبة للبنوك الإسلامية، بينما كانت المتغيرات المستقلة الثلاثة لها تأثير موجب على السيولة.

13) دراسة (Trad et al, 2017): هدفت الدراسة الى معرفة عما إذا كان هناك علاقة بين كل من الربحية ومخاطر الكفاية ومخاطر الائتمان، وبين العوامل البنكية والعوامل الخاصة بالإقتصاد الكلي في البنوك



الإسلامية (78 بنك) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى باكستان (12 دولة) خلال الفترة (2004-2013)، اعتمدت الدراسة على أسلوب الطريقة العامة للحظات *generalized method of moments (GMM)*. اعتمدت الدراسة على المتغيرات المستقلة التالية: أولاً: العوامل الخاصة بالبنك: حجم البنك، ونسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول، ونسبة احتياطي خسائر القروض إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصص خسائر القروض إلى صافي القروض، ونسبة صافي القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة احتياطي خسائر القروض إلى القروض المتعثرة، ونسبة مخصص خسائر القروض إلى صافي الدخل من الفوائد، والأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، والأصول السائلة إلى الودائع والقروض قصيرة الأجل، ثانياً: العوامل الخارجية: معدل التضخم، وسعر الصرف، أما المتغيرات التابعة فكانت الربحية (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، ومخاطر الكفاية (معدل العائد على الأصول + نسبة رأس المال/الإحتراف المعياري لمعدل العائد على الأصول)، ومخاطر الائتمان (حقوق الملكية إلى صافي القروض، والقروض المتعثرة إلى إجمالي القروض). توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: كان لحجم البنك تأثير معنوي موجب على الربحية، بينما كان تأثير الحجم على مخاطر الائتمان معنوي سالب بينما كان تأثيره موجب لكنه غير معنوي على مخاطر الكفاية. أما نسبة رأس المال إلى الأصول فكان تأثيرها على الربحية معنوي موجب، بينما كان تأثيرها على مخاطر الائتمان معنوي سالب، في حين كان تأثيرها على مخاطر الكفاية غير معنوي موجب. أما السيولة فكان تأثيرها معنوي موجب على الربحية، بينما كان تأثيرها على مخاطر الائتمان معنوي سالب، في حين كان تأثيرها على مخاطر الكفاية معنوي موجب، أما جودة الأصول فكان تأثيرها معنوي موجب على معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية، بينما كان تأثيرها على مخاطر الائتمان معنوي سالب، كذلك كان تأثيرها على مخاطر الكفاية معنوي سالب. أما لمتغيرات الاقتصاد الكلي فكان تأثيرهم معنوي موجب على الربحية ومخاطر الائتمان ومخاطر الكفاية.

(14) دراسة (Chen et al, 2018): هدفت الدراسة إلى معرفة محددات مخاطر السيولة، وكذلك تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي في 12 دولة متقدمة بإجمالي مشاهدات (14360 مشاهدة) خلال الفترة (2006-1994)، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار ذات التأثير الثابت *the panel fixed effect regression model*. اعتمدت الدراسة على المتغيرات المستقلة التالية لمعرفة محددات السيولة: حجم البنك، ومربع حجم البنك، والأصول السائلة ذات المخاطر القليلة، والأصول السائلة المعرضة للمخاطر، والتمويلات الخارجية إلى إجمالي الالتزامات، ومؤشر القوة الرقابية الرسمية، ومؤشر الرقابة الخاصة، ومؤشر الممارسات الرقابية والإشرافية الحكومية، والنتائج المحلي الإجمالي، والتضخم، والتغير في الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في التضخم، بينما كان المتغير التابع مخاطر السيولة (فجوة التمويل إلى إجمالي الأصول). أما المتغيرات المستقلة التالية لمعرفة تأثير مخاطر السيولة على الربحية فهي كالتالي: حجم البنك، ومربع حجم البنك، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، وهيكلة السوق، والتغير في نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتغير في التضخم، والمتغيرات الرقابية والإشرافية، أما المتغير التابع فكان الربحية (متوسط معدل العائد على الأصول، ومتوسط معدل العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي

الفائدة). توصلت الدراسة بالنسبة لمحددات مخاطر السيولة الى أن تأثير مخاطر السيولة على حجم البنك موجب، وعلى مربع الحجم سالب، وعلى الأصول السائلة ذات المخاطر القليلة سالب، وعلى الأصول السائلة المعرضة للمخاطر موجب، وعلى التمويلات الخارجية الى إجمالي الالتزامات موجب، وعلى مؤشر القوة الرقابية الرسمية سالب، وعلى مؤشر الرقابة الخاصة سالب، وعلى مؤشر الممارسات الرقابية والإشرافية الحكومية سالب، وعلى الناتج المحلي الإجمالي موجب، وعلى التضخم موجب، وعلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي موجب، وعلى التغير في التضخم موجب، أما تأثير مخاطر السيولة على الربحية فكانت نتائجها كالتالي: بالنسبة لمتوسط معدل العائد على الأصول: كان تأثير كل من مخاطر السيولة ومربع حجم البنك والأصول السائلة قليلة المخاطر سالب على الأداء، بينما كان تأثير حجم البنك والأصول السائلة المعرضة للمخاطر ونسبة التركيز والناتج المحلي الإجمالي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والتغير في معدل التضخم موجب، في حين لم يكن للمؤشرات الرقابية والإشرافية أي تأثير على الأداء. أما بالنسبة لمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية: كان تأثير كل من مخاطر السيولة ومربع حجم البنك والأصول السائلة قليلة المخاطر سالب، بينما كان تأثير كل من حجم البنك والأصول السائلة المعرضة للمخاطر ونسبة التركيز والناتج المحلي الإجمالي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والتغير في معدل التضخم موجب، بينما لم يكن للمؤشرات الرقابية والإشرافية أي تأثير على الأداء. أخيراً بالنسبة لهامش صافي الفائدة: كان لكل من مخاطر السيولة وحجم البنك والأصول السائلة المعرضة للمخاطر والأصول السائلة قليلة المخاطر ونسبة التركيز والناتج المحلي الإجمالي والتغير في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والتغير في التضخم تأثير موجب، بينما كان تأثير مربع حجم البنك سالب، في حين لم يكن للمؤشرات الرقابية والإشرافية أي تأثير على الأداء.

بعد عرض الدراسات السابقة، يمكن التوصل الى ما يلي: -

- بالنسبة للمتغير التابع (الأداء): -
- معدل العائد على الأصول: -

كان أكثر مقاييس الأداء استخداماً. ومن الدراسات السابقة التي اعتمدت على هذا المقياس دراسة كل من: Trad, 2016; Zarrouk et al, 2016; Mokni and Rachdi, 2014; ElMosallamy, 2014; et al, 2017; Kumiwati, 2018; عبد الظاهر، 2010; مصطفى، 2015; محمد، 2015; عبد العليم، 2014; الشرييني، 2014.

- معدل العائد على حقوق الملكية: -

كان ثاني أكثر مقاييس الأداء استخداماً. ومن الدراسات السابقة التي اعتمدت على هذا المقياس دراسة كل من: Trad et al, 2017; 2016; عبد الظاهر، 2010; مصطفى، 2015; محمد، 2015; شرف، 2014; الشرييني، 2014.

• هامش صافي العائد: -

كان ثالث أكثر مقاييس الأداء استخداما. ومن الدراسات السابقة التي اعتمدت على هذا المقياس دراسة كل من: Lai and Hassan, 1997; Zarrouk et al, 2016; Chen et al, 2018; ElMosallamy, 2014; and Hassan, 1997; عبدالظاهر، 2010.

- بالنسبة للمتغيرات المستقلة: -

- مخاطر الإنتمان: - من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها دراسة كل من: Hussien, 2016; Trad et al, 2017; Chen et al, 2018; Abdel Megeid, 2017; Zarrouk et al, 2016; ElMosallamy, 2014; Mokni and Rachdi, 2014; محمد، 2014؛ والشرييني، 2013؛ Rachdi, 2014 ; 2014
- مخاطر السيولة: - من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها دراسة كل من: Hussien, 2016; Trad et al, 2017; Chen et al, 2018; Abdel Megeid, 2017; Zarrouk et al, 2016; ElMosallamy, 2014; Mokni and Rachdi, 2014 ; محمد، 2014؛ محمد، 2014؛ شرف، 2013؛ 2015؛ 2014
- مخاطر رأس المال: - من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها دراسة كل من: Hussien, 2016; Trad et al, 2017; Chen et al, 2018; Lai and Hassan, 1997; Zarrouk et al, 2016; ElMosallamy, 2014; Mokni and Rachdi, 2014 ; Lai and Hassan, 1997; محمد، 2015؛ ومصطفى، 2015؛ سلامة وخرابشة، 2011؛ محمد، 2011؛ شرف، 2014؛ والشرييني، 2013؛ 2014.
- مخاطر سعر العائد: - من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها دراسة كل من: Mokni and Rachdi, 2014
- المخاطر المالية: - من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها دراسة كل من: Zarrouk et al, 2016
- كفاءة التشغيل: - من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها دراسة كل من: Zarrouk et al, 2016 ; ElMosallamy, 2014; Mokni and Rachdi, 2014 ; محمد، 2015؛ ومصطفى، 2015؛ والشرييني، 2014.؛
- تنوع الأعمال: - من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها دراسة كل من: Mokni and Rachdi, 2014 ; Zarrouk et al, 2016; عبدالظاهر، 2010.

التعليق على الدراسات السابقة:

فيما يلي تعليق على الدراسات السابقة كالتالي:

- نجد أن هذه الدراسات ركزت على ربحية البنوك أو محددات البنوك أو العوامل المؤثرة على أداء البنوك أو العوامل الخاصة بالبنك والعوامل الخاصة بالصناعة المصرفية والعوامل الخاصة بالإقتصاد الكلي، أي أن هذه الدراسات ركزت على جانب واحد فقط من جوانب الدراسة الحالية إلا هو جانب المتغيرات الخاصة بالبنك أو ما يعرف بجانب المخاطر في الدراسة الحالية وإن كانت هذه الدراسات السابقة أيضا لم تتناول كافة المخاطر التي تناولتها الدراسة الحالية، حيث اقتصرت على عدد محدود من المخاطر مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، وكفاءة التشغيل، وتوزيع الأعمال، ولم تتناول مخاطر سعر العائد، ومخاطر أسعار الصرف، والمخاطر المالية.
- تعتبر دراسة (Chen et al., 2018) من أحدث الدراسات التي عملت على دراسة إدارة المخاطر وتأثيرها على أداء البنوك.
- بالنسبة للبيئة المصرية؛ لم تكن هناك أي دراسات أجريت على البنوك المصرية وبالأخص البنوك الإسلامية المصرية وذلك في حدود علم الباحث.

#### الفجوة البحثية تتمثل في التالي:

- ندرة الدراسات وخصوصا العربية التي تناولت موضوع إدارة المخاطر وعلاقته بأداء البنوك الإسلامية.
- كما أن الدراسة الحالية تُعد من أولى الدراسات التي يتم تطبيقها على البنوك الإسلامية المصرية، وذلك في حدود علم الباحث.
- تغطي هذه الدراسة كافة المتغيرات الخاصة بجانب المخاطر (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر العائد، ومخاطر أسعار الصرف، والمخاطر المالية، وكفاءة التشغيل، وتوزيع الأعمال) عكس ما تم في الدراسات السابقة، حيث كان يتم التركيز على بعض المتغيرات.
- ركزت الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع إدارة المخاطر وعلاقته بالأداء على أساس سنوي، بينما هذه الدراسة تتناول الموضوع على أساس ربع سنوي.
- اعتمدت الدراسة الحالية على تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Regression Analysis، بينما لم تعتمد الدراسات السابقة على مثل هذا الأسلوب، وذلك في حدود علم الباحث.

### المبحث الثالث

#### منهجية الدراسة

تمهيد:

قام الباحث بتخصيص هذا المبحث لعرض منهجية الدراسة والتي تشمل منهج الدراسة، وأسلوبها، ومحدداتها، ويعرض الباحث هذا المبحث في النقاط التالية:

أولاً: منهج الدراسة.

ثانياً: أسلوب الدراسة ويشمل ما يلي:

أ- البيانات المطلوب ومصادر الحصول عليها.

ب- مجتمع وعينة الدراسة.

ت- متغيرات الدراسة.

ث- أساليب تحليل البيانات.

ثالثاً: محددات الدراسة

أولاً: منهج الدراسة

قام الباحث باستخدام المنهج التحليلي القائم على جمع البيانات وإخضاعها للمعالجة الإحصائية واستخلاص النتائج منها، وذلك في جميع فروض الدراسة.

ثانياً: أسلوب الدراسة

يشمل أسلوب الدراسة ما يلي:

أ- البيانات المطلوبة ومصادرها:

سوف يعتمد الباحث على البيانات الثانوية التي سيتم الحصول عليها عن طريق مراجعة الكتب والدراسات والبحوث العلمية العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة وبما يمكن الباحث من تأصيل المفاهيم وإعداد الإطار النظري للدراسة، كذلك التقارير السنوية والقوائم المالية للبنوك الثلاثة محل الدراسة بهدف الحصول على البيانات اللازمة وتحليلها بما يمكن الباحث من اختبار صحة أو خطأ فروض الدراسة والتوصل إلى النتائج.

ب- مجتمع وعينة الدراسة:

نظراً لقلّة عدد البنوك الإسلامية المدرجة في البورصة المصرية، سوف يعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل في جمع البيانات حيث أن عدد البنوك الإسلامية المدرجة في البورصة المصرية (3 بنوك) ثلاثة بنوك وهي بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك البركة- مصر، مصرف أبوظبي الإسلامي- مصر بإجمالي مشاهدات (108) مشاهدة.

ت- متغيرات الدراسة:

ويمكن عرض متغيرات الدراسة في شكل جدول كما يلي:

جدول رقم (1)  
متغيرات الدراسة

القياس	المتغيرات
	المتغير التابع
- صافي الربح/إجمالي الأصول	- معدل العائد على الأصول
- صافي الربح/حقوق الملكية	- معدل العائد على حقوق الملكية
- صافي الربح/إجمالي الإيرادات	- هامش صافي الربح
	المتغيرات المستقلة
	مخاطر الائتمان:
- المراجعات والمضاربات والمشاركات المتعثرة / إجمالي المراجعات والمضاربات والمشاركات	- نسبة المراجعات والمضاربات والمشاركات المتعثرة إلى إجمالي المراجعات والمضاربات والمشاركات
- المراجعات والمضاربات والمشاركات المتعثرة / إجمالي الأصول	- نسبة المراجعات والمضاربات والمشاركات المتعثرة إلى إجمالي الأصول
	مخاطر السيولة:
- نسبة المراجعات والمضاربات والمشاركات / إجمالي الودائع	- نسبة صافي المراجعات والمضاربات والمشاركات إلى إجمالي الودائع
	مخاطر رأس المال:
- حقوق الملكية / إجمالي الأصول	- حقوق الملكية / إجمالي الأصول
- (العوائد المقبوضة - العوائد المنفوعة) / إجمالي الأصول	مخاطر سعر العائد
- فجوة إعادة تسعير العائد/إجمالي الأصول	
- صافي المركز المالي للبنك بالعملة الأجنبية/إجمالي الأصول	مخاطر أمانع الصرف
- إجمالي الخصوم / إجمالي الأصول	المخاطر المالية
	كفاءة التشغيل:
- المصروفات التشغيلية/ إجمالي الأصول	- المصروفات التشغيلية / إجمالي الأصول
- الإيرادات التشغيلية الأخرى / إجمالي الأصول	تنوع الأعمال
- الدخل من غير العوائد / إجمالي الإيرادات	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الدراسات السابقة.

ش- نموذج الدراسة

وبناءً على ما تقدم من استعراض الباحث لمتغيرات الدراسة والعلاقات بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في إدارة المخاطر من ناحية كمتغير مستقل وبين أداء البنوك من ناحية ثانية كمتغير تابع

$$y = \alpha + \sum \beta_i B_i + \varepsilon$$

حيث أن  $y$  تشير إلى أداء البنك وهو المتغير التابع (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح).

أما  $\alpha$  تشير إلى الجزء الثابت

بينما  $\beta_1, \dots, \beta_8$  تشير إلى معاملات المتغيرات المستقلة

أما المتغيرات المستقلة فيتم التعبير عنها كالتالي:

$B$  تشير إلى المخاطر

$B_{1,4}$  مخاطر الائتمان

$B_{2,4}$  مخاطر السيولة

$B_{3,4}$  كفاية رأس المال

$B_{4,4}$  مخاطر سعر العائد

$B_{5,4}$  مخاطر أسعار الصرف

$B_{6,4}$  المخاطر المالية

$B_{7,4}$  كفاءة التشغيل

$B_{8,4}$  تنوع الأعمال

أما  $\varepsilon$  تمثل الخطأ العشوائي



شكل رقم (1): نموذج الدراسة المقترح  
المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج الدراسات السابقة

ج- أساليب تحليل البيانات:

سوف يعتمد الباحث على الأساليب التالية:

1. معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation: يستخدم لقياس العلاقة بين متغيرين أو أكثر لتحديد اتجاه (نوع أو طبيعة) العلاقة وقيمتها.
2. التحليل العاملي Factor Analysis: يستخدم لمعرفة أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً.
3. تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise: يستخدم لحساب معاملات الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع بهدف تفسير (تقدير أو تنبؤ) العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وسيتم استخدام الحزمة الإحصائية التالية: IBM SPSS Statistics 25

ثالثاً: محددات الدراسة

تتقسم محددات الدراسة الى نوعين مكانية وزمنية كالتالي:

- أ- محددات مكانية: تم إجراء الدراسة على البنوك الإسلامية المُدرجة في البورصة المصرية.
- ب- محددات زمنية: تم إجراء الدراسة خلال الفترة (مارس 2009- ديسمبر 2017)، وتم استبعاد الفترات السابقة لهذه الفترة لسببين:
  - 1- وجود دراسات سابقة أجريت في هذه الفترات.
  - 2- تحول بنك ابوظبي الإسلامي - مصر الى بنك إسلامي في مطلع عام 2009.

المبحث الرابع

الدراسة التحليلية

تمهيد:

تستهدف الدراسة الحالية معرفة تأثير إدارة الأصول والخصوم على أداء البنوك الإسلامية المدرجة في البورصة المصرية الفترة (مارس 2009 - ديسمبر 2017)، واتساقاً مع هدف الدراسة قام الباحث بتخصيص هذا المبحث لعرض الدراسة التحليلية من خلال إجراء التحليل الإحصائي الوصفي، ثم علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة، ثم اختبار فروض الدراسة، ثم أخيراً ملخص بنتائج اختبار الفروض، وذلك عن طريق المعالجة الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي IBM SPSS Statistics 25.

القسم الأول: التحليل الإحصائي الوصفي.



القسم الثاني: علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

القسم الثالث: اختبار فروض الدراسة.

القسم الرابع: ملخص الدراسة التحليلية.

القسم الأول: التحليل الإحصائي الوصفي

ويشمل هذا القسم على الإحصاء الوصفي الخاص بمتغيرات الدراسة وهي: الأداء (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وهامش صافي العائد)، وجانب المخاطر (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر العائد، ومخاطر أسعار الصرف، والمخاطر المالية، وكفاءة التشغيل، وتنوع الأعمال). وهذه الإحصاء الوصفي تشمل كل من عدد المشاهدات، والحد الأدنى، والحد الأقصى، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري. يوضح الجدول رقم (2) الإحصاء الوصفي الخاص بمتغيرات الدراسة (عدد المشاهدات، والحد الأدنى، والحد الأقصى، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري).

### جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي الخاص بمتغيرات الدراسة (الأرقام بالنسبة المئوية)

نوع المتغير	المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغيرات الوصفية (الأداء)	معدل العائد على الأصول	108	-0.21	1.51	0.57	0.34
	معدل العائد على حقوق الملكية	108	-4.26	23.14	9.35	5.56
	هامش صافي العائد	108	0.00	28.08	13.77	5.16
	مخاطر الائتمان	108	2.30	29.60	11.39	8.22
	مخاطر السيولة	108	0.82	10.07	3.81	2.16
	مخاطر رأس المال	108	7.47	71.70	37.95	17.30
	مخاطر سعر العائد	108	-0.04	4.62	1.59	0.84
	مخاطر أسعار الصرف	108	0.00	28.72	9.91	7.59
	المخاطر المالية	108	1.27	29.74	11.91	7.24
	كفاءة التشغيل	108	92.27	95.93	94.16	0.79
	تنوع الأعمال	108				
	الحد الأقصى	108				

نوع المتغير	المتغيرات	عدد المشاهدات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
كلامه التشغيل	المصروفات التشغيلية/إجمالي الأصول	108	0.17	2.33	0.73	0.48
	الإيرادات التشغيلية الأخرى/إجمالي الأصول	108	0.00	0.38	0.08	0.08
تنوع الأعمال	الدخل من غير العوائد إلى إجمالي الإيرادات	108	1.88	13.05	6.08	2.86

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلي:

- كان أكبر متغيرات الأداء وسطاً حسابياً هامش صافي العائد (13.77) بأنحراف معياري (5.16)، بينما كان أقل متغيرات الأداء وسطاً حسابياً معدل العائد على الأصول (0.57) بأنحراف معياري (0.34).
- كان أكبر متغيرات جانب المخاطر وسطاً حسابياً المخاطر المالية (إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول) (94.16) بأنحراف معياري (0.79) بينما كان أقل متغيرات جانب المخاطر وسطاً حسابياً تنوع الأعمال (الإيرادات التشغيلية الأخرى/إجمالي الأصول) (0.08) بأنحراف معياري (2.86).

القسم الثاني: علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة

ويشمل هذا الجزء على علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (جانب المخاطر) والمتغير التابع (الأداء).

يوضح الجدول التالي رقم (3) علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (جانب المخاطر) والمتغير التابع (الأداء).

### جدول رقم (3)

الارتباط بين المتغير المستقل (جانب المخاطر) والمتغير التابع (الأداء)

المتغير التابع			المتغير المستقل	
مخاطر الائتمان	مخاطر السيولة	مخاطر رأس المال	مخاطر سعر العائد	مخاطر أسعار الصرف
نسبة المبيعات والمضاربات والمشاركات المتوقعة في إجمالي المبيعات والمضاربات والمشاركات	نسبة صافي المبيعات والمضاربات والمشاركات إلى إجمالي الناتج	حقوق الملكية/إجمالي الأصول	(العوائد المفروضة - عوائد المتفرقة) / إجمالي الأصول	نسبة صافي المركز المالي بالمعامل الأجنبية/إجمالي الأصول
-0.850**	-0.664**	-0.586**	-0.788**	0.634**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
-0.530**	-0.664**	-0.636**	-0.859**	0.687**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
-0.847**	-0.633**	-0.645**	-0.826**	0.699**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
-0.865**	-0.658**	-0.636**	-0.859**	0.615**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
-0.850**	-0.664**	-0.586**	-0.788**	0.634**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
-0.847**	-0.633**	-0.645**	-0.826**	0.699**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
-0.865**	-0.658**	-0.636**	-0.859**	0.615**
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000

المتغيرات المستقلة			المتغير التابع	
المتغيرات المستقلة	إجمالي الخصوم/إجمالي الأصول	المصروفات التشغيلية/إجمالي الأصول	الإيرادات التشغيلية الأخرى/إجمالي الأصول	الدخل من غير العوائد إلى إجمالي الإيرادات
المعايير المالية	-0.868**	-0.589**	0.638**	-0.724**
كفاءة التشغيل	0.000	0.000	0.639**	0.000
تنوع الأصول	-0.764**	-0.556**	0.593**	0.668**
	0.000	0.000	0.000	0.000
	-0.842**	-0.587**	0.716**	0.000
	0.000	0.000	0.000	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي.

\* الارتباط معنوي عند مستوى (0.05).

\*\* الارتباط معنوي عند مستوى (0.01).

يتضح من الجدول السابق رقم (3) وجود علاقة ارتباط بين كل المتغير المستقل وبين المتغير التابع بشكل متفاوت كالتالي: -

- يوجد ارتباط معنوي سالب قوي بين نسبة المراجعات والمضاربات والمشاركات المتعثرة إلى إجمالي المراجعات والمضاربات والمشاركات وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- يوجد ارتباط معنوي سالب متوسط بين نسبة المراجعات والمضاربات والمشاركات المتعثرة إلى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- يوجد ارتباط معنوي سالب متوسط بين نسبة صافي المراجعات والمضاربات والمشاركات إلى إجمالي الودائع وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- يوجد ارتباط معنوي سالب متوسط بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- يوجد ارتباط معنوي سالب قوي بين الفرق بين العوائد المقبوضة والعوائد المدفوعة إلى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- بينما كان الارتباط معنوي موجب متوسط بين فجوة إعادة تسعير المائد إلى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- يوجد ارتباط معنوي موجب متوسط بين صافي المركز المالي بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- بينما كان الارتباط معنوي سالب قوي بين نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- يوجد ارتباط معنوي سالب متوسط بين نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.

- يوجد ارتباط معنوي موجب متوسط بين نسبة الإيرادات التشغيلية الأخرى الى إجمالي الإيرادات وبين مؤشرات الأداء الثلاثة.
- يوجد ارتباط معنوي موجب قوي بين نسبة الدخل من غير العوائد الى إجمالي الإيرادات وبين كل من معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، بينما كان الارتباط معنوي موجب متوسط في حالة هامش صافي العائد.

القسم الثالث: اختبار فروض الدراسة

لدراسة تأثير إدارة المخاطر على أداء البنك، قام الباحث بصياغة الفروض التالية:

الفرض الرئيسي: لا يوجد تأثير معنوي للمخاطر (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر العائد، ومخاطر أسعار الصرف، والمخاطر المالية، وكفاءة التشغيل، وتوزيع الأعمال) على أداء البنك.

ويمكن تقسيم هذا الفرض الرئيسي الى الفروض الفرعية التالية:

- 1-4 لا يوجد تأثير معنوي لمخاطر الائتمان على أداء البنك.
- 2-4 لا يوجد تأثير معنوي لمخاطر السيولة على أداء البنك.
- 3-4 لا يوجد تأثير معنوي لمخاطر رأس المال على أداء البنك.
- 4-4 لا يوجد تأثير معنوي لمخاطر سعر العائد على أداء البنك.
- 5-4 لا يوجد تأثير معنوي لمخاطر أسعار الصرف على أداء البنك.
- 6-4 لا يوجد تأثير معنوي للمخاطر المالية على أداء البنك.
- 7-4 لا يوجد تأثير معنوي لكفاءة التشغيل على أداء البنك.
- 8-4 لا يوجد تأثير معنوي لتوزيع الأعمال على أداء البنك.

ولاختبار هذا الفرض، تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Regression لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين أداء البنك كمتغير تابع، وأظهر التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه باستخدام برنامج SPSS النتائج الخاصة بهذه العلاقة كما هو موضح في الجدول رقم (4).



يتضح من الجدول السابق رقم (4) ما يلي:

أولاً: محددات معدل العائد على الأصول: -

- كان لمخاطر الائتمان (المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المربحات والمضاربات والمشاركات) تأثير معنوي سالب، وهذا يتفق مع دراسة ( Zarrouk et al, 2016 ; عبد العليم، 2014 ; الشرييني، 2014 ; Mokni and Rachdi, 2014 ; ElMosallamy, 2014; (2014).
- كانت أكثر المتغيرات تأثيراً على معدل العائد على الأصول كالتالي: - مخاطر الائتمان (المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المربحات والمضاربات والمشاركات)، حيث كان معامل Beta لها كما يلي: -0.847.
- كذلك نجد أن قيمة  $R^2 = 0.717$ ، وقيمة  $R^2$  المعدلة = 0.715 مما يدل على أن مخاطر الائتمان (المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المربحات والمضاربات والمشاركات) تفسر التغير في معدل العائد على الأصول بنسبة 0.717، 0.715، أما بقية النسبة فترجع لعوامل أخرى.
- كانت قيمة F Statistics = 268.871، عند مستوي دلالة إحصائية 0.000، وبالكشف عن قيمة F الجدولية عند درجة حرية 1، 106 نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، مما يدل على معنوية النموذج.
- يمكن التوصل الى معادلة التنبؤ الخاصة بالانحدار كالتالي:

$$ROA = 0.002 - 0.035 B_3$$

ثانياً: محددات معدل العائد على حقوق الملكية: -

- كان لمخاطر الائتمان (المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المربحات والمضاربات والمشاركات) تأثير معنوي سالب، وهذا يتفق مع دراسة ( Zarrouk et al, 2016 ; عبد العليم، 2014 ; الشرييني، 2014 ; Mokni and Rachdi, 2014 ; ElMosallamy, 2014; (2014). كذلك كان لمخاطر سعر العائد ((العوائد المقبوضة - العوائد المدفوعة) / إجمالي الأصول) تأثير معنوي سالب، وهذا ما يتفق مع دراسة (Esposito et al, 2015).
- كانت أكثر المتغيرات تأثيراً على معدل العائد على الأصول كالتالي: - مخاطر سعر العائد ((العوائد المقبوضة - العوائد المدفوعة) / إجمالي الأصول)، ثم مخاطر الائتمان (المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المربحات والمضاربات والمشاركات)، حيث كان معامل Beta لهما كما يلي: - 0.386، - 0.501 على التوالي.

- كذلك نجد أن قيمة  $R^2 = 0.765$ ، وقيمة  $R^2$  المعدلة = 0.760 مما يدل على أن مخاطر الإئتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرابحات والمضاربات والمشاركات)، ثم مخاطر سعر العائد ((العوائد المقبوضة - العوائد المدفوعة) / إجمالي الأصول) يفسرون التغير في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.765، 0.760، أما بقية النسبة فترجع لعوامل أخرى.
- كانت قيمة F Statistics = 170.482، عند مستوى دلالة إحصائية 0.000، وبالكشف عن قيمة F الجدولية عند درجة حرية 2، 105 نجد أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، مما يدل على معنوية النموذج.
- يمكن التوصل الى معادلة التنبؤ الخاصة بالانحدار كالتالي: - يمكن التوصل الى معادلة التنبؤ الخاصة بالانحدار كالتالي:  $ROE = 0.023 - 0.339 B_3 - 1.998 B_8$

ثالثاً: محددات هامش صافي العائد: -

- كان لمخاطر الإئتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرابحات والمضاربات والمشاركات) تأثير معنوي سالب، وهذا يتفق مع دراسة ( Zarrouk et al, 2016 ; عبد العليم، 2014 ; الشرييني، 2014 ; Mokni and Rachdi, 2014 ; ElMosallamy, 2014)؛.
- كانت أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على هامش صافي العائد مخاطر الإئتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرابحات والمضاربات والمشاركات)، حيث كان معامل Beta لها كالتالي: -0.850 على التوالي.
- كذلك نجد أن قيمة  $R^2 = 0.723$ ، وقيمة  $R^2$  المعدلة = 0.721 مما يدل على أن مخاطر الإئتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرابحات والمضاربات والمشاركات) تسر التغير في هامش صافي العائد بنسبة 0.723، 0.721، أما بقية النسبة فترجع لعوامل أخرى.
- كانت قيمة F Statistics = 276.889، عند مستوى دلالة إحصائية 0.000، وبالكشف عن قيمة F الجدولية عند درجة حرية 1، 106 نجد أن قيمة F للمحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، مما يدل على معنوية النموذج.
- يمكن التوصل الى معادلة التنبؤ الخاصة بالانحدار كالتالي: - يمكن التوصل الى معادلة التنبؤ الخاصة بالانحدار كالتالي:  $NPM = 0.077 - 0.534 B_3$

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض العدمي الرئيسي جزئياً وقبول الفرض البديل والذي ينص على أنه:

"يوجد تأثير معنوي سالب لجانب المخاطر فيما يخص مخاطر الائتمان (المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المربحات والمضاربات والمشاركات) على معدل العائد على الأصول، كذلك كان لكل من مخاطر الائتمان (المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المربحات والمضاربات والمشاركات)، ومخاطر سعر العائد ((العوائد المقبوضة - العوائد المدفوعة) / إجمالي الأصول) تأثير معنوي سالب على معدل العائد على حقوق الملكية، بينما كان لمخاطر الائتمان (المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المربحات والمضاربات والمشاركات) تأثير معنوي سالب على هامش صافي العائد".

#### القسم الرابع: ملخص الدراسة التحليلية

بعد استعراض الإحصاء الوصفي الخاص بمتغيرات الدراسة، ثم علاقات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ثم التحليل العاملي، ثم تحليل الانحدار، يمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

تشير نتائج الدراسة التحليلية الى ما يلي: -

1- كانت أكبر متغيرات جانب المخاطر وسطاً حسابياً مخاطر رأس المال (إجمالي الأصول/حقوق الملكية)،

بينما كانت أقل متغيرات جانب المخاطر وسطاً حسابياً تنوع الأعمال (الإيرادات التشغيلية

الأخرى/إجمالي الأصول).

2- يوجد ارتباط معنوي سالب قوى بين نسبة المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي

المربحات والمضاربات والمشاركات وبين مؤشرات الأداء الثلاثة، يوجد ارتباط معنوي سالب متوسط بين

نسبة المربحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة،

ويوجد ارتباط معنوي سالب متوسط بين نسبة صافي المربحات والمضاربات والمشاركات الى إجمالي

الودائع وبين مؤشرات الأداء الثلاثة، ويوجد ارتباط معنوي سالب متوسط بين نسبة حقوق الملكية الى

إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة، ويوجد ارتباط معنوي سالب قوى بين الفرق بين العوائد

المقبوضة والعوائد المدفوعة الى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة، وبينما كان الارتباط

معنوي موجب متوسط بين فجوة إعادة تسعير العائد الى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة،

يوجد ارتباط معنوي موجب متوسط بين صافي المركز المالي بالعملة الأجنبية الى إجمالي الأصول

وبين مؤشرات الأداء الثلاثة، وبينما كان الارتباط معنوي سالب قوى بين نسبة إجمالي الخصوم الى

إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة، ويوجد ارتباط معنوي سالب متوسط بين نسبة المصروفات

التشغيلية الى إجمالي الأصول وبين مؤشرات الأداء الثلاثة، ويوجد ارتباط معنوي موجب متوسط بين

نسبة الإيرادات التشغيلية الأخرى الى إجمالي الإيرادات وبين مؤشرات الأداء الثلاثة، ويوجد ارتباط

معنوي موجب قوى بين نسبة الدخل من غير العوائد الى إجمالي الإيرادات وبين كل من معدل العائد

على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية.



3- يوجد تأثير معنوي سالب لجانب المخاطر فيما يخص مخاطر الائتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرايحات والمضاربات والمشاركات) على معدل العائد على الأصول، كذلك كان لكل من مخاطر الائتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرايحات والمضاربات والمشاركات)، ومخاطر سعر العائد ((العوائد المقبوضة - العوائد المدفوعة) / إجمالي الأصول) تأثير معنوي سالب على معدل العائد على حقوق الملكية، بينما كان مخاطر الائتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرايحات والمضاربات والمشاركات) تأثير معنوي سالب على هامش صافي العائد.

### المبحث الخامس

يتضمن هذا المبحث نتائج الدراسة، ثم توصيات الدراسة، واخيراً الأبحاث المستقبلية.

أولاً: نتائج الدراسة

ثانياً: توصيات الدراسة

ثالثاً: الأبحاث المستقبلية

أولاً: نتائج الدراسة

تشير نتائج الدراسة الى ما يلي:

1- يوجد تأثير معنوي سالب لجانب المخاطر فيما يخص مخاطر الائتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرايحات والمضاربات والمشاركات) على معدل العائد على الأصول، كذلك كان لكل من مخاطر الائتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرايحات والمضاربات والمشاركات)، ومخاطر سعر العائد ((العوائد المقبوضة - العوائد المدفوعة) / إجمالي الأصول) تأثير معنوي سالب على معدل العائد على حقوق الملكية، بينما كان مخاطر الائتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرايحات والمضاربات والمشاركات) تأثير معنوي سالب على هامش صافي العائد.

ثانياً: توصيات الدراسة

توصي الدراسة بما يلي:

1- الإهتمام بمخاطر الائتمان (المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة الى إجمالي المرايحات والمضاربات والمشاركات)، حيث كانت هذه النسبة أكثر نسب مخاطر الائتمان ارتباطاً وتأثيراً مع الأداء، ومن ثم فإن زيادة هذه النسبة يعرض البنك لخسائر كبيرة لذا يجب على إدارة البنك تقليل المرايحات والمضاربات والمشاركات المتعثرة والعمل على تحصيلها بل والتأكد من قدرة العميل

الإئتمانية قبل منحه مثل هذه المرابحات والمضاربات والمشاركات والعمل على تقليها الى أدنى مستوى ممكن.

2- الإهتمام بمخاطر سعر العائد والعمل على زيادة الفرق بين العوائد المقبوضة والعوائد المدفوعة لما يشكله من كونه اهم مصدر لدخل البنك.

### ثالثاً: الأبحاث المستقبلية

من الأبحاث المستقبلية التي يقترحها الباحث ما يلي: -

- 1- إجراء الدراسة على مجتمع اخر البنوك الإسلامية مثل البنوك الحكومية، البنوك الأجنبية، البنوك المشتركة، كذلك على فترات زمنية اخرى، اخيراً على بلدان اخرى خلاف مصر.
- 2- إجراء دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك الحكومية، البنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية، البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على مستوى البيئة المصرية.
- 3- إجراء دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية، كذلك إجراء دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية، اخيراً إجراء دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية وذلك على مستوى الدول العربية.
- 4- إضافة متغيرات اخرى لم تتناولها الدراسة.
- 5- إجراء دراسات لإعداد نماذج لإدارة الأصول والخصوم فى البنوك الإسلامية، حيث كانت النماذج مُصممة للبنوك التقليدية (التجارية).
- 6- دراسة مخاطر سعر العائد ومحدداته وتأثيره على الربحية، خصوصاً فى ظل البيئة ذات العائد المنخفض، كذلك إجراء دراسة مقارنة بين البيئة ذات العائد المنخفض والعائد المرتفع.
- 7- دراسة مخاطر الإئتمان ومحدداته وتأثيره على الربحية.
- 8- دراسة مخاطر السيولة ومحدداتها وتأثيرها على الربحية.

### المراجع

#### أولاً: المراجع العربية

(أ) كتب ودوريات

- 1) الشريبي، رضوى أحمد عبد الفتاح، (2014)، محددات الأداء المالى للبنوك الإسلامية "واقع من مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- 2) راجحة، خالد صبحي، "دراسة تطبيقية لتطور محددات أداء البنوك الإسلامية فى الأردن فى ظل الأزمة المالية العالمية (2009-2000)"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين 2010، ص ص 389-411.

- 3) عبد العليم، محمد، تأثير إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة 2014، العدد الثاني عشر، ص ص 485-534.
- 4) محمد، احمد عادل عبد اللطيف، (2015)، محددات الربحية في البنوك التجارية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- 5) شرف، أية احمد، (2014)، أثر تطوير القيود الرقابية على أداء البنوك في إطار منهج CAMELS، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- 6) محمد، ياسر احمد مندي، تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في إطار اتفاقية بازل 2: دراسة حالة بنك مصر والبنك الأهلي المصري، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الثالث، المجلد الأول 2013، ص ص 381-408.
- 7) محمد، ياسر احمد مندي، نموذج مقترح لإدارة الربحية كأحد بنود إدارة الأصول والخصوم في البنوك التجارية المصرية "دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، العدد الأول، المجلد السادس والعشرون - يونيو 2012، ص ص 261-280.
- 8) مصطفى، مني صبحي عبد الفتاح، (2015)، قياس تأثير المحددات الداخلية والخارجية على ربحية البنوك "دراسة على بنوك القطاع العام"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- 9) هندي، منير إبراهيم، (2011)، الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

ب) نشرات وتقارير

- 1) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلة الخامس والخمسون - العدد الثاني، 2015/2014.
- 2) المنتدى الإقتصادي الإسلامي العالمي، تقرير 2015.
- 3) بنك البركة - مصر، التقارير السنوية والقوائم المالية.
- 4) بنك فيصل الإسلامي المصري، التقارير السنوية والقوائم المالية.
- 5) مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر، التقارير السنوية والقوائم المالية.
- 6) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، التقرير السنوي لحجم الناتج القومي الإجمالي.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1) Abdel Megeid, Nevine Sobhy, (2017), Liquidity risk management: conventional versus Islamic banking system in Egypt, Journal of Islamic Accounting and Business Research, Vol. 8, No. 1, PP. 100-128.

- 2) Ahmed, Sarwar Uddin., Ahmed, Samiul Parvez., Islam, Md. Nazmul., & Ullah, G. M. Wali., (2015), Impact of Basel II Implementation on the Financial Performance of Private Commercial Banks of Bangladesh, *European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences*, Vol. 77, PP. 73-84.
- 3) Al-Tamimi, Hussein A. Hassan, (2006), The Determinants of the UAE Commercial Banks' Performance, *Journal of Transnational Management*, Vol. 10, No. 4, PP. 35-47.
- 4) Barros, Carlos Pestana & Bogres, Maria Rosa, (2010), Measuring Performance in the Portuguese banking industry with a Fourier regression model, *Applied Economics Letters*, Vol. 18, No. 1, PP. 21-28.
- 5) Chen, Y. K., Shen, C. H., Kao, L., & Yeh, C. Y. (2018). Bank Liquidity Risk and Performance. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, Vol. 21, No. 1, PP. 1850007-1-1850007-40.
- 6) ElMosallamy, Dalia, (2014), Profitability performance of Islamic versus Conventional banks: evidence from GCC and MENA region, *Journal of Contemporary Commercial Research*, Vol. 1, No. 2, PP. 1-27.
- 7) Esposito, Lucia., Nobili, Andrea., & Ropele, Tiziano., (2015), The management of interest rate risk during the crisis: evidence from Italian banks, *Journal of Banking & Finance*, Vol. 59, PP. 486-504.
- 8) Hussien, Mohamed Saad Ahmed, (2016), Risk Management in Islamic Banks: A Case Study the Faisal Islamic Banks of Egypt, *International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineer*, Vol. 10, No. 12, PP. 3999-4007.
- 9) Mokni, Rim Ben Selma & Rachdi, Houssein, (2014), Assessing the bank profitability in the MENA region: A comparative analysis between conventional and Islamic bank, *International Journal of Islamic and Eastern Finance and Management*, Vol. 7, No. 3, PP. 305-332.

- 10) Narwal, K. P., & Pathneja, S. (2016). Effect of bank-specific and governance-specific variables on the productivity and profitability of banks. *International Journal of Productivity and Performance Management*, 65(8), 1057-1074.
- 11) Rashid, Abdul & Jabeen, Sana, (2016), Analyzing performance determinants: Conventional versus Islamic Banks in Pakistan, *Borsa Istanbul Review*, Vol. 16, No. 2, PP. 92-107.
- 12) Schiniotakis, Nikos Loanni, (2012), Profitability factors and efficiency of Greek banks, *EuroMed Journal of Business*, Vol. 7, No. 2, PP. 185-200.
- 13) Sinkey, Joseph F. (1983), *Commercial bank financial management*, New York, MCMillan.
- 14) Sun, Poi Hun., Hassan, M Kabir., Hassan, Taufiq., & Ramadilli, Shamsheer Mohamed, (2014), The assets and liabilities gap management of conventional and Islamic banks in the organization of Islamic cooperation (OIC) countries, *Applied Financial Economics*, Vol. 24, No. 5, PP. 333-346.
- 15) Trad, Naama., Trabelsi, Mohamed Ali., & Goux, Jean Francois., (2017), Risk and profitability of Islamic banks: A religious deception or an alternative solution? *European Research on Management and Business Economics*, Vol. 23, PP. 40-45.
- 16) Zarrouk, Hajer., Jedidia, Khoutem Ben., & Moualhi, Mouna., (2016), Is Islamic bank profitability driven by same forces as conventional banks? *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, Vol. 9, No. 1, PP. 46-66.

